مجلة قضايا معرفية

2602-7542 ISSN

المجلد (03) ، العدد (01) لشهر مارس 2023

تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الوطني االجزائري في ظل التجاذبات السياسية في النظام الاقليمي المغاربي

The repercussions of the Libyan crisis on the Algerian national security in light of the political tensions in the Maghreb regional system

د.بن غربي ميلود

D.Bengharbi Miloud

اسناذ التعليم العالي .قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم الساسية .جامعة زيان عاشور .الجلفة

Professor of Higher Education, Department of Law, Faculty of Law and Political Science.universty of Djelfa

m.bengharbi@univ-djelfa.d

المؤلف المرسل الكامل: د.بن غربي ميلود **الإيميل:** m.bengharbi@univ-djelfa.dz.

الملخص:

خلفت الازمة الليبية انقساما داخليا كبيرا والذي ساهم في تعاظمه بروز الدور الأجنبي كعامل مؤثر في تفاقم الأوضاع الميدانية عن طريق تحويل ليبيا لساحة حرب واقتتال من طرف قوى داخلية وبإرادة القوى الفاعلة على الصعيد الاقليمي والدولي والتي لها مصالح ومطامع جيوسياسية واستراتيجية في هذا البلد الغني بالنفط والغاز ،وفي مقابل الاضطراب الأمني الخطير على الأرض، برزت على السطح محاولات حل الأزمة الليبية عبر الخيار السياسي، عبر مجموعة من المبادرات التي ساهمت فيها بعض الدول التي تتبنى الخيار السياسي كسبيل لحل الأزمة، ومن ضمن تلك الدول كانت الدول المغاربية

التي تتباين فيما بينها حول الحل نظرا للاختلاف الجيوسياسي لها إزاء الدولة الليبية

وعموما فإن بناء دولة القانون والمؤسسات في ليبيا ، يستوجب على كل تلك الاطراف الفاعلة سواء كانت محلية أو دولية، أن ترسم ملامح بارزة لكيان الدولة، وتؤسس للمسار الديمقراطي ، إلى جانب نزع السلاح ، ودمج الميليشيات المسلحة في المجتمع المدني والمؤسسة العسكرية.

الكلمات المفتاحية: الازمة الليبية .الامن .التجاذبات السياسية .النظام الاقليمي المغاربي

Abstract

The Libyan crisis has left a great internal division, which has been exacerbated by the emergence of the foreign role as an influential factor in the aggravation of the field situation by turning Libya into a war zone and fighting by internal forces and by the will of the active forces at the regional and international levels that have geopolitical and strategic interests and ambitions in this oil- and gas-rich country. In contrast to the serious security turmoil on the ground, attempts to solve the Libyan crisis through the political option have surfaced, through a set of initiatives in which some countries that adopt the political option as a way to solve the crisis have contributed, and among those countries were the Maghreb countries.

which differ among themselves on the solution due to the geopolitical difference they have with regard to the Libyan state

In general, building a state of law and institutions in Libya requires all those actors, whether local or international, to draw prominent features of the state entity, and establish the democratic path, along with disarmament, and the integration of armed militias into civil society and the military institution

Keywords: Libyan crisis. Security, political tensions, the Maghreb regional system

1. مقدمة:

يعرف المشهد في ليبيا احتمالات قوية حول استمرار حالة عدم الاستقرار في هذه الدولة التي تشهد استمرارا للازمات الاقتصادية و الاجتماعية و الامنية بصورة اكثر تهديدا للسلم و الامن فيها، و لعله من المهم أن تدرك باقي دول المنطقة لا سيما الجزائرو تونس أن استمرار ذلك الوضع في ليبيا تنسحب تداعياته مباشرة على الاستقرار و الامن فيهما وفي باقي دول الإقليم المغاربي ، و هو ما يقتضي من كل الأطراف الفاعلة السعي للوصول إلى حل ينهي هذه الأزمة التي طال امدها.

اد اسفرت هذه الازمة على انقسام داخلي كبير والذي ساهم في تعاظمه بروز الدور الأجنبي كعامل مؤثر في تفاقم الأوضاع الميدانية عن طريق تحويل ليبيا لساحة حرب واقتتال من طرف قوى داخلية وبإرادة القوى الفاعلة على الصعيد الاقليمي والدولي والتي لها مصالح ومطامع جيوسياسية واستراتيجية في هذا البلد الغني بالنفط والغاز ،وفي مقابل الاضطراب الأمني الخطير على الأرض، برزت على السطح محاولات حل الأزمة الليبية عبر الخيار السياسي، عبر مجموعة من المبادرات التي ساهمت فيها بعض الدول التي تتبنى الخيار السياسي كسبيل لحل الأزمة، ومن ضمن تلك الدول كانت الدول المغاربية

التي تتباين فيما بينها حول الحل نظرا للاختلاف الجيوسياسي لها إزاء الدولة الليبية،وعلى هذا الاساس يمكن طرح الاشكالية التالية في هذه المداخلة:ماابرز انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري تحديدا وعلى النظام الإقليمي المغاربي عموما في طل حالة التنافس بين مختلف الإطراف الفاعلة؟ وللمضي قدما للإجابة على هذه الاشكالية يمكن تقديم الفرضيتين التاليتين:الفرضية الاولى لا يمكن حل الازمة الليبية في المدى القصير وتظل تداعياتها مستمرة على الامن الاقليمي الوطني الجزائري وتواصل حالة عدم الثقة بين الاطراف الفاعلة في المنطقة المغاربية.اما الفرضية الثانية فتؤكد امكانية حل الازمة الليبية في الفترة القادمة بما ينعكس ايجابا على الامن الاقليمي الوطني الجزائري ويحقق الامن والاستقرار في المنطقة المغاربية.

وللتأكد من صحة الفرضيتين تم الاعتماد على المنهجين التحليلي والتاريخي وتم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة مباحث حيث رصد المبحث الاول : المقاربة المفاهمية للأمن و النظام الإقليمي المغاربي و تطرق

المبحث الثاني الى أبعاد الامن القومي الجزائري ومستوياته اما المبحث الثالث فتناول اطر التعاون الأمني المغاربي على ضوء الاستقطاب السياسي لحل الازمة الليبية.

2. المبحث الاول : المقاربة المفاهمية للأمن و النظام الإقليمي المغاربي

الراجح أنه إذا كان الطموح من قيام النظام الإقليمي المغاربي يهدف إلى تحقيق المزيد من التنسيق والتعاون والاتحاد بين أقطاره وكجزء من نظام عربي ،فإنه لم يتمكّن من ذلك، بل لم يستطع توفير الحد الأدنى لامتصاص التوترات والعمل على حلّ النزاعات والاختلافات بين دوله ولتخفيف مستويات تأثيرات القوة، على حساب تأثيرات أخرى، في حين ظهرت إمكانات عالمية لإقليمية جديدة، باعتبارها المعادل النوعي لمواجهات التفرّد والاستئثار في ميدان القوة العالمية الآحادية القطبية، وهكذا تم بناء شبكة علاقات إقليمية قادرة على الحركة بشكل أكثر سهولة ويُسراً في ظل ما هو قائم من نظام دولي.

إن الإقليمية الجديدة التي هي نموذج للتفلّت من الاستتباع للقوة العالمية التي تريد الاستحكام بالعلاقات الدولية، أصبحت أكثر تأثيراً من السابق، بل هي الأكثر جدوى في بناء نظم إقليمية كالنظام الاقليمي المغاربي تتجاوز ما هو قائم بما يحقق لها مصالحها وتطلعاتها في ظل النظام الدولي السائد، بتعزيز المصالح المشتركة لشعوبها وبناء قوة إقليمية اقتصادية تستطيع التأثير في الساحة الدولية

1.2 أولا: مفهوم الامن

تتداخل مفاهيم الأمن والاستقرار كثيراً عندما يتم الحديث عن الأمن الإقليمي وأبعاده، ولكن لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل الأمن الداخلي عن الأمن الخارجي وأبعاده الإقليمية والدولية، لأن أي فصل يعني إخلالاً واضحاً بالمعادلة الأمنية لأي مجتمع.[1] هذا ويعد مفهوم الأمن هاجس كبير لدى المفكرين وصناع القرار على حد سواء، حيث مثل ضمان البقاء والأمن والإستمرار أولوية السياسة الداخلية والخارجية، وعلى الرغم من أنه مصطلح غامض إلا أنه مصطلح خلافي بالأساس غير أنه يبقى مفهوما بالغ الدلالة.[2]

والامن لغة يعني الاستقرار والاطمئنان، نقول: أمن منه أي سلم منه، وأمن على ماله عند فلان أي جعله في ضمانه، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة.[3] وفي القران الكريم ورد مفهوم الامن ضد مفهوم الخوف. بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ :لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ * إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ * فَلْيَعْبُدُوا

رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْف [4] . و قد جعل الإسلام الأمن من أعظم النعم على الإنسان، حيث حث الرسول عليه الصلاة والسلام على كل عمل يعود بالأمن على المسلمين، ونهى وحرم كل عمل يهدّد أمنهم وسلامتهم. قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرْبِهِ، مُعَافًى فِي جَسَدِهِ، عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ، فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا..[5]

وأما الأمن اصطلاحًا فهو مجموعة من التدابير التي تتخدها الدولة لحفظ أسرارها، وحماية أفرادها، وتأمين مصالحها الداخلية والخارجية، في سبيل النهوض والتطور والرفعة بما يحول دون اضطرابها عند حدوث الأزمات والكوارث.[6] ونجد أن المعنى اللغوي والاصطلاحي يلتقيان في تحقيق الاستقرار على مستوى الفرد والجماعة، ولا شك أن الأمن مطلب الجميع . وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لمفهوم "الأمن" وشيوع استخدامه، فإنه مفهوم حديث بكل تاكيد في العلوم السياسية، وقد أدى ذلك إلى اتسامه بالغموض مما أثار عدة مشاكل، فلا يُعَدُّ اصطلاح "الأمن" هو أفضل المصطلحات للتعبير عن الأمن الوطني للدولة المعاصرة من ناحية، كما لم يتبلور المفهوم لكي يصبح حقلاً علميًّا داخل علم السياسة – منفصلاً عن الدراسات الإستراتيجية- تطبق عليه قواعد تأسيس النظرية، بدءاً من وضع الفروض وتحديد مناهج البحث الملائمة، واختيار أدوات التحقق العلمي، وقواعد الإثبات والنفي وإمكانية الوصول إلى نظرية عامة، وبالتالي الوصول إلى قانون يحكم ظاهرة "الأمن.[7] . اذ يرتبط الأمن بالحماية والسلامة والموثوقية والسرية ولكن كل ذلك يرجع لمعنى المصطلح الأساسي وارتباطه بكل أشكال التأمين والأمان والإيمان والتحصين أيضا. وكذلك بشعور المواطن بالطمأنينة في وطنه والفرد بالأمان في مجتمعه ثم يشمل المفهوم ذلك الإحساس بالأمن على المسكن و والحياة والصحة وكل متعلقات الوجود المجتمعي والوطني والفردي.[8]

والأمن يَشْمَلْ الجوانب العسكرية وغير العسكرية، وذلك على اعتبار التهديدات الأمنية متعدد المداخل حيث تطور مفهوم الأمن من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الموسع وتعمق منه النطاق الفردي وصولاً إلى المستوى العالمي. وعليه فالعلوم الأمنية "هي العلوم التي تدرس الظاهرة الأمنية وفقاً لأُسس علمية ومناهج كمِّيَّة وكيفيَّة وأدوات التحليل المختلفة في العلوم الاجتماعية، مستعينة بأدوات البحث والتحقيق القائمة على الأُسس العلمية الطبيعية. وعليه تشمل العلوم الأمنية فُروعاً عِدَّة من فروع الأمن المباشر التي تتجلى في مختلف العلوم الشرطية وتأمين الممتلكات، إلى فروع دراسات الأمن القومي والأمن الدولي ودراسات النزاع والسلم ودراسات الأمن الإنسان.[9] فالامن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية "حماية الامة من خطر القهر على يد قوة اجنبة "فمفهوم الامن ليس من المفاهيم المتفق عليها بشكل عام

حيث تعرفه دائرة المعارف الاجتماعية من جهتها بانه قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية.[10] ولعل من أبرز ما كتب عن "الأمن" هو ما أوضحه "روبرت مكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه "جوهر الأمن".. حيث قال: "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة". واستطرد قائلاً: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل".[11]

ويعد مفهوم الأمن القومي العربي او المغاربي ، مفهوما موسعا خارج اطار الحدود الجغرافية لدولة بذاتها ، ويقصد به كيفية قيام تلك الدول بتوفير الأمن لكيانها ولمواطنيها، من خلال وثيقة متكاملة طويلة الامد، تتناول سلسلة من المواضيع بالغة الاهمية التي يعتقد انها تمثل تهديدا حقيقيا لوجودها الجماعي هذا ما يمكن تسميته نظاما أمنيا.[12]

2.2 ثانيا: اهمية النظام الإقليمي المغاربي

من الممكن تعريف النظام الإقليمي بأنه تجمع من دولتين أو أكثر من المفترض أن يجمعها الرابط الجغرافي، فضلاً عن تفاعلها الثقافي اللغوي والتاريخي، ويزداد فيها الترابط والشعور بالهوية الموحدة.[13] قد عرفه هاني إلياس الحديثي على أنّه: "مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد و تربطها عوامل المصلحة و الولاء، بحيث تقدم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز والتكامل، في مجالات الأمن والاقتصاد فهو أسلوب للممارسة إذن والتعامل بين الدول المختلفة التي تنتمي إلى إقليم واحد".أما بروس قدم خمسة معايير لتعريف النظام الإقليمي تمثلت في: ضرورة التجانس الثقافي والاجتماعي، التقارب الجغرافي، المواقف السياسية والسلوك الخارجي، المؤسسات السياسية، والاعتماد المتبادل الاقتصادي. في حين عرفه لويس كانتوري و ستيفن شبيغل على أنّه:.

النظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر تكون متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها روابط إثنية ولغوية و إقليمية واجتماعية وتاريخية مشتركة، تساهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية أفعال وموقف دول خارجة عن ذلك النظام.

أما تومبسون قد عرفه على أنّه: "نمط منتظم نسبياً و مكثف من التفاعلات، يكون معترف به داخلياً و خارجياً بصفته مضماراً متميزاً، و يجرى إنشاؤه والحفاظ عليه من قبل طرفين متجاورين أو أكثر

[14] أوقد نشأة النظام الإقليمي في العالم و ارتبط بمجموعة من الظروف والمتغيرات التاريخية والثقافية والقانونية التي هيأت لمرحلة نشأت الإقليمية وبزوغها كونها واقع فرض نفسه إلى جانب النظام الدولي يعمل من خلاله وبمعيته ومن اجل تعزيز مكانته. لقد تباينت الدراسات القانونية في إطار التنظيم الإقليمي في ظل النظام الدولي واحتلت هذه الدراسات نصيبا لا يستهان به من خلال الأطر القانونية لقيامه ونشأته وتعريفه، لا سيما في هذا الوقت الذي بدأ الاتجاه القانوني في جزء منه ينادي بالعالمية أو ما يعرف بالحكومة العالمية رافضا فكرة الإقليمية جملة وتفصيلا ومفضلا فكرة عولمة النظام من خلال حكومة عالمية تعمل كل جهدها من اجل القيام بواجباتها تجاه كل الدول بدون استثناء،لذلك فقد برزت الإقليمية كنموذج فرض نفسه لأنه الأساس في التنظيم الدولي،في ظل التحديات التي يشهدها العالم.[15] وتختلف تعاريف الإقليم اختلافًا واسعًا بناء على الطرق والصفات التي يستخدمها الاختصاصيون في نظرية الإقليم مثلاً يعرف بعضهم الإقليم من حيث انعزاله أو انفصاله كإفريقيا جنوب الصحراء أو من حيث الانسجام النسبى في الولاء والوطنية كالمغرب العربي أو من حيث مشكلة تخص المنطقة كجنوب شرق آسيا أو من حيث الوسيلة لتفعيل السيطرة كالشرق الأوسط، ولا غرابة إذن أن يوصف مفهوم الإقليمية بأنه مفهوم متعدد الجوانب وبأنه ليس شيئًا واحدًا بل أشياء متعددة.[16]

وتحديد الصفات الأساسية التي تكون المنظومات الإقليمية، وتقرر عضويتها هو أمر لا يكون اعتباطًا، ويمكن استخدام مجموعة من الشروط الضرورية والكافية لتحديد وجود منظومة فرعية ما، وهذه الشروط تتضمن بعض عناصر أو معايير مشتركة منها : وجود اثنين أو أكثر في الأطراف الفاعلة في الإقليم ،اشتراك هذه الوحدات بصفات ومميزات مشتركة، وتتفاعل فيما بينها بانتظام وقوة ، فتقيم بذلك نمطًا من العلاقات والروابط بينها، ونتيجة لذلك يؤدى التغيير في بعض الأجزاء من المنظومة الفرعية إلى التغيير في الأجزاء الأخرى يعترف بالمنظومة الفرعية من قبل اللاعبين الداخليين والخارجيين بصفتها مسرح عمليات مميزًا. [17]

وفيما يتعلق بالنظام الاقليمي المغاربي يعتبر شديد التأثر بالمتغيرات الدولية ، سواء من حيث ثروته الاقتصادية المستهدفة، أو من حيث موقعه الجغرافي الحيوي، وما يعكسه ذلك من تأثيرات على ميزان القوى العالمي. وهو ما برهنت عليه .. المتغيرات والاحداث التي وقعت بعدعام 2011.

يمكن أن نتلمس ابرز مقومات النظام الإقليمي العربي من خلال النظر إلى الكثير من العوامل المشتركة والخاصة فهي مشتركة لأنها تدخل في أي تنظيم إقليم عالمي وهي خاصة لان التنظيم الإقليمي العربي يتفرد بها عن غيره في البعض منها ولا يتشابه مع كل التنظيمات الأخرى في الكل منها، وهذه العوامل هي:

عوامل سياسية :حيث تمثل التقاربات السياسة مساحة كبيرة من الاندماج والتكتل عبر الكثير من الوسائل السياسية والقانونية عبر الدول فيما بين التنظيم العربي.

عوامل حضارية : تتمثل في اللغتين العربية والامازيغية وانتماء ديني مشترك

عوامل جغرافية: ظروف طبيعية متشابهة في الدول المغاربية ،:.

-عوامل اقتصادية: نفس الأوضاع الاقتصادية: (تصدير المواد الخام) كما أن الموارد متنوعة ومتباينة في التوزيع وهذا ما يجعل المنطقة المغاربية قوة اقتصادية من الممكن أن تكرس في الواقع [18]،

2.3 ثالثا:الازمة الليبية

منذ البداية كان هدف حلف شمال الأطلسي من سقوط القذافي في عام 2011 ادماج ليبيا في دائرة التأثير و النفوذ الغربيين التي انتقلت منه بثورة 1969 ، لذا كان دعم المجلس الوطني الانتقالي في الازمة الليبية مقدمة لتغيير موازين القوى و ربط مصالح القوى الجديدة بمصالح الغرب عسكريا و امنيا و سياسيا و من ثم تمهيدا لنتائج أخرى جيو استراتيجية بعيدة المدى في ليبيا و المغرب العربيين [19]. هذا و تعد محددات النتائج المترتبة عن المرحلة الانتقالية في دول الربيع المغاربية ترتبط بقوة بما يمكن وصفه بالضعف المؤسسي الذي تعانيه مؤسسات الحكم الانتقالي، علاوة على عدم توفر القيادة القوية المؤمنة بالديمقراطية و التوافق ، إن هناك أثارا سلبية واضحة المعالم لهذا الضعف ، فيما تفيد التجربة و الحكمة التقليدية أن اهم فرص نجاح عملية الانتقال و البناء الديمقراطي هي تلك المتصلة بوجود الافراد أو القادة و السياسين الذين يتبنون الديمقراطية خيارا استراتيجيا و التزاما و تعاهدا وطنيا لقد استمر أداء هذه الهيئات متدهورا وضعيفا للغاية.[20]

فانتشار الاسلحة و تشكيل عدد كبير من الكتائب و الفرق المسلحة و عدم قدرة الهيئات الانتقالية و المؤقتة على السيطرة عليها أعضائها في الجيش و المؤسسات الأمنية ،هدد استقرار ليبيا و الدول المجاورة لاسيما الجزائر ،حيث يعد هذا أهم نتيجة لتدويل النزاع و الثورة، التي ولا شك أن ليبيا في حاجة إلى

استثمار كثيف لإعادة الاعمار الامر الذي سيجعل الانتقال الى الديمقراطية أكثر تعقيدا و تكلفة علاوة على ذلك يمكن ان ينظر إلى الآثار السلبية لهذا الوضع في الانشقاقات السياسية الكبيرة.[21]

3 .المبحث الثاني :أبعاد الامن القومي الجزائري ومستوياته

كان للأزمة الليبية العديد من الانعكاسات على الأمن القومي الجزائري،و من أبرزها هو زيادة ميزانية وزارة الدفاع الوطنية، وإعلان حالة الاستنفار الأمني الدائم على الحدود الشرقية مع ليبيا، وكذلك ازدياد عمليات تهريب الأسلحة إلى داخل الجزائر، خاصة في مناطق الجنوب المحاذية للنيجر ومالي وعليه فمما لاشك فيه ان الدراسات الأمنية النقدية تحاول ان تستجيب في هذه المرحلة إلى التحديات النابعة من الطاقات والتساؤلات النقدية والميول التحررية. وهي تتضمن فهم كيفية عمل القوى والمنظمات على المستوى الوطني أو المحلي على تغيير المفاهيم والعلاقات والظروف على الأرض. كما تتضمن تفسير مصادر العنف العديدة ،وفي الممارسات المرتبطة بذلك والمتعلقة بالتأقلم والمرونة المدنية. وهي تؤكد على ضرورة فهم أساس حركات التعبئة والحركات الاجتماعية، بالإضافة إلى أثرها على المستوى الوطني والإقليمي. وهي تتضمن دراسة العمل الجماعي إن كان يصدر عن حركات اجتماعية أو غيرها. وعليها أن تسأل "أي نوع من الأمن هو في خطر؟" وتتوسع في مفهوم "انعدام الأمن" [22] وقد بدأت مختلف الأطراف الدولية ، في دراسة مبادئ جديدة للأمن القومي وتطبيقها، من خلال مصالحها الذاتية، فاتجهت القوى الكبرى إلى التنظيمات الدولية إلى إضفاء قوه وفاعلية لدورها في النظام العالمي الجديد، بينما حاولت القوى الإقليمية اختبار مدى صلابة هذا النظام، وتتلمس حدود دورها ومقدرتها على الاستفادة مما يوفره من إمكانيات وهامش مناورة سياسي واقتصادي واجتماعي وعسكري.[23]

1.3 أولا: أبعاد الامن القومي الجزائري

إن البعد العسكري للامن في الجزائر : هو أكثر أبعاد الأمن القومي فاعلية ووضوحاً، كما أنه البعد الذي لا يسمح بضعفه أبداً؛ لأنه يؤدي إلى انهيار الدولة الجزائرية وتعرضها للأخطارٍ وتهديدات عنيفة قد تصل إلى حد وقوعها تحت الاحتلال الأجنبي، أو إلغائها تماماً وضمها إلى دولة أخرى، أو تقسيمها إلى دويلات صغيرة، أو اقتسامها مع الآخرين، ويرتبط هذا البعد بباقي أبعاد الأمن القومي ارتباطاً وثيقاً؛ لأن ضعف أي من الأبعاد الأخرى يؤثر في القوة العسكرية ويضعفها، بينما قوة هذه الأبعاد تزيد من القوة العسكرية للدولة التي هي جوهر أمنها الوطني. ومن ناحية أخرى يتصف الميزان العسكري لأي دولة بالنسبية، فمكانة أي دولة ونفوذها يتغيران بالنظر لتغير موقعها في ذلك الميزان والمؤسسة العسكرية التي تملك القدرة والقوة التي يعتد به [24]، لذا تتحقق مطالب الدفاع والأمن والهيبة الإقليمية من خلال بناء قوة عسكرية

قادرة على تلبية احتياجات التوازن الاستراتيجي العسكري والردع الدفاعي على المستوى الإقليمي لحماية الدولة الجزائرية من العدوان الخارجي، عبر الاحتفاظ بهذه القوة في حالة استعداد قتالي والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية في تأييد السياسة الخارجية وصياغة دورها القيادي وبخاصة على المستوى الإقليمي المغاربي ، ويمتد البعد العسكري إلى إعداد الدولة والشعب للدفاع ودعم المجهود الحربي في زمن الصراع المسلح ولتحقيق مطالب الردع في زمن السلم..[25]

البعد السياسي للامن الوطني الجزائري: يركز على السياسة الداخلية والخارجية والمؤسسات السياسية، فالسياسة الداخلية هي المتعلقة بالنظام السياسي وشكل نظام الحكم، وفي هذا الصدد فإن الرضا لدى المواطنين الجزائريين يؤدي إلى تحقيق درجة من التماسك والتعاون الداخلي مما يعزز الأمن القومي. أما البعد الخاص بالسياسة الخارجية فهو يركز على النشاط الدبلوماسي للدولة وإمكانياته وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها، والمنظمات الدولية، والرأي العام، وسياسات الدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة، ثم تأثير ذلك في قدرات الدولة الجزائرية على توضيح أهدافها للمجتمع الدولي. وهناك أيضاً المؤسسات السياسية التي تركز بدورها على اتجاهات القيادة السياسية وخبراتها، ومدى قدرتها على التأثير في الجماهير والتنظيمات السياسية، ودور وسائل الإعلام الوطنية في شرح أهداف الحكومة، ثم تأثير ذلك في مدى قدرة الدولة على حشد الجماهير خلف سياستها.[26] وبذلك فهو يعمل على الحفاظ على الكيان السياسي للدولة بشقيه الداخلي والخارجي. و يتعلق الشق الداخلي بتماسك الجبهة الداخلية وبالسلام الاجتماعي والوحدة الوطنية. أما الشق الخارجي فيتصل بتقدير أطماع الدول العظمى والكبرى والقوى الاقليمية في أراضي الوطن وموارده، ومدى تطابق أو تعارض مصالحها مع باقي الدول سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتحكمه مجموعة من المبادئ الاستراتيجية التي تحدد أولويات المصالح الأمنية وأسبقياتها.[27] البعد الاقتصادي للامن الوطني الجزائري : انتقل مفهوم الأمن من مجرد كونه قضية عسكرية محضة إلى كونه قضية مجتمعية شاملة ترتبط بمدى قدرة الدول والتكتلات الاقليمية المختلفة على تنفيذ خطط وبرامج تنموية، واقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، وتمتين بناها الذاتية. وفي هذا السياق يؤكد روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأميركي الأسبق ورئيس البنك الدولي سابقًا في كتابه المعنون «جوهر الأمن»: «الأمن ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، وليس القوة العسكرية وإن كان يتضمنها، وليس النشاط العسكري وإن كان يتضمنه. إن الأمن هو التنمية، فمن دون التنمية لا يوجد أمن، والدول التي لا تنمو لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة ومستفرة..

وعليه اتجه الاستراتيجيون في العالم بما فيهم الجزائريون إلى اعتبار مسألة الأمن الاقتصادي للدول كفاعل أساس في توجيه السياسات والاستراتيجيات العالمية والعلاقات الدولية، من دبلوماسية أو عسكرية.[28] فلأمن الاقتصادي: يعمل على تحقيق الاستقرار والرفاه وتنمية الصناعات الوطنية ورفع القدرة الشرائية للمواطنين وتوفير كافة متطلبات الشعب من المواد الغذائية و الخدمات وتوفير سبل التقدم والازدهار وتحقيق حالة من الاكتفاء الذاتي من الموارد المحلية فضلا عن تنمية الموارد البشرية وخلق تنمية اقتصادية و اجتماعية مستدامة ي[29]

البعد المجتمعي للامن الوطني الجزائري : قد يكون من اهم الأبعاد ، حيث إن تكوين وكثافة السكان وطبيعة موجات الهجرة تؤثر في الأمن الوطني، فالعوامل الاجتماعية الإيجابية تؤثر تأثيراً إيجابياً، وتجعل الدولة قادرة على مواجهة أي تهديدات داخلية وخارجية تمس الأمن الوطني. وأهم مؤشراته السكان وذلك من حيث العدد والنوع ومعدل النمو وتوزيعهم الجغرافي والكثافة السكانية، وكلها عوامل تؤثر مباشرة في التنمية الاقتصادية والدفاع على حدود الدولة، أي القوة العسكرية المتاحة للدولة. كما يرتبط بهذا البعد أيضاً مدى اندماج المجتمع وتماسكه وطبيعة الصراعات داخله و تكونيه الاثني ومدى التوافق أو التنافر داخل هذاالنسيج.[30]

كما أنَّ الأمن في جانبه الاجتماعي يضم مجالات الحياة كافة كالصحة والتعليم ، وبتحقيقه يتحقَّق للمجتمع الأمن بمفهومه الشامل. وبذا فمن المفترض أن لا تكون مسؤولية تحقيق الأمن الاجتماعي بمفهومه الشامل مهمة رسمية تقوم بها المؤسَّسات الحكومية الجزائرية وحدها ، بل يجب أن تكون وظيفة اجتماعية لكل عضو من أعضاء المجتمع.[31]

2.3 ثانيا:مستويات الامن القومي الجزائري

المستوى الداخلي للأمن القومي الجزائري :يعد الأمن على المستوى الداخلي بأنه أضيق انواع الامن واعقده فامن الفرد أصبح تابعا لمفهوم الأمن الإنساني، وذالك نتيجة للعديد من الأسباب أولها التحول في مصادر التهديد لفترة ما بعد الحرب الباردة الذي كشف عن عمق مشاكل الأمن الإنساني(المخدرات، الجريمة، الإرهاب ،السرقة) وثانيا التغير في طبيعة النزاعات الدولية وتزايدها اذ اضحت الصراعات داخل الدول القومية أكثر منها بين الدول كالحروب الأهلية، وهي صراعات معقدة لأنها تتعلق بالهوية والدين،والعرق.[32] تُلقى مسؤولية الحكومة عن الأمن الداخلي على عاتق وزارة الداخلية في مقابل وزارة الدفاع ، يحافظ على الأمن الداخلي في الجزائر إما الشرطة أو هيئات تطبيق القانون أو قوات الدرك. وقد توجد بعض الهيئات الأكثر تخصصًا في الأمن الداخلي لتعزيز تلك القوات الأساسية مثل حرس الحدود

ووحدات الشرطة الخاصة أو قطاعات من قائمة هيئات المخابرات في الدولة [33] فامن الدولة غير ممكن دون تحقيق امن الفرد وتنمية عوامل رفاهيته وهو ما تترجمه التشريعات الدولية خاصة مشاريع الأمم المتحدة والعديد من الاتفاقيات الدولية ودانت كل أشكال العنصرية والتميز وكل جريمة ضد الفرد تعتبر انتهاكا ضد الأمن العالمي و تتراوح مخاطر السلم العام بداخل القطر الوطني من الاضطراب المدني المنخفض المستوى أو العنف الواسع النطاق أو حتى التمرد المسلح و الحرب الاهلية . وقد تكون مخاطر الأمن الداخلي موجهة إما ضد مواطني الدولة أوالمقيمين او السياح او حتى اللاجئيين ، وفي الغالب ضد أجهزة الدولة نفسها و بنيتها التحتية،

المستوى الاقليمي للامن القومي الجزائري : إذا كان الاختلاف بارزًا بشدة حول الأمن فإن الأمن الإقليمي يختلف هو الآخر من حيث المفهوم والمحددات والتأثيرات البارزة بشأنها بخصوص الدول وتكاملها بدلًا من صراعها شريطة توافر جملة من المعطيات والآليات بهدف تعزيز هذا الصرح الاندماجي والبناء التكاملي، بحيث بات يُعرف على أنه يعبّر على أساس أنه يقوم على سياسة مجموعة من الدول تنتمي لإقليم واحد، ويكون الهدف هو تعاون عسكري وتنظيمي لدول الإقليم هذا، لمنع أي قوة أجنبية أو خارجية في ذلك الإقليم، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وإنما يتوافق إرادات تنطلق من مصالح ذاتية بكل دولة، ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول الإقليم. بينما مبادرة جامعة الدول العربية من جهتها حاولت تعريف الأمن الإقليمي على أنه توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق خططها السياسية وتحقيقًا للتعاون فيما بينها، وصيانة لاستقلالها وسيادتها مع الحرص على المصالح المشتركة على كافة الأصعدة، ومنها تحقيق الأمن الإقليمي بما يوفر الاستقرار الداخلي لكل دولة وعناصر الحماية ضد الاختراقات المحتملة للأمن القومي العربي.[34]

فأفعال ودوافع الجهات الفاعلة في مجال الأمن الدولي ذات طابع إقليمي كبير. هذا يعني أن المخاوف الأمنية هى المولد الأول للعلاقات ، يتفاعل أمن كل ممثل في منطقة ما مع أمن الجهات الفاعلة الأخر ى علما ان معظم المخاوف الأمنية لا تنتقل عبر مسافات طويلة ، وبالتالي من المرجح أن تكون التهديدات المباشرة هى الأقوى ، غالبًا ما يكون هناك ترابط أمني مكثف داخل ذات الإقليم كما هو الشأن في الاقليم المغاربي.[35] المستوى العالمي للأمن: أن حفظ السلم والأمن الدولي هو من أهم المبادئ التي تأسست من أجلها هيئة الأمم المتحدة وأن الأعمال المادية والقانونية في الميثاق قائمة على تأمين هذا الهدف واستخدام التدابير اللازمة لتحقيقه وحمايته.حيث نص ميثاق الامم المتحدة في الفصل السادس علي التدابير والاجراءات التي يوُصي بها اعضاء الامم المتحدة في اتخاذها عند نشوب نزاع -من شأنه أن يعرض السلم

والامن الدولي خطرا بالتهديد ،وتلك الاقتراحات هي الحل السلمي للنزاع وذلك كالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية واللجوء الي التنظيمات وكل ذلك اطلق عليه الحلول السلمية للنزاعات.[36]

كما نص الفصل السابع على تدابير اقتصادية وعسكرية لحل النزاعات التي تهدد السلم والامن الدولي ، وقد تدرج الميثاق في تلك التدابير فتحقيق الامن وتكريس السلم في العالم با ت غايةً سامية ، تطمح للوصول اليها البشرية قاطبة بكل مكوناتها ، وهو مسالة أساسية تحظى باهتمام كل دول العالم .فهو مصدر النمو والازدهار ،وتحقيقه أضحى وسيظل مركز اهتمام صناع القرارعلى الساحة الدولية والاقليمية..

4 . المبحث الثالث :اطر التعاون الأمني المغاربي على ضوء الاستقطاب السياسي لحل الازمة الليبية

1.4 أولا : اطر التعاون الأمني المغاربي قي ظل التنافس الجزائري – المغربي:

الأمن الإقليمي المغاربي المحتمل يسعى الى اعادة فكرة قديمة، تتمثل في التقارب الثنائي المدعو إلى أن يصل إلى وفاق جماعي ، وذلك بغض النظر عن العلاقات المقطوعة بين الجزائر و المغرب فإن هذا الأخير ظل بعيدًا عن التعاون، و لكن حاولت الجزائر السعي لإقامة سياسة تنسيقية للتقارب مع المغرب وجدت لها الصدى بعدما بدأت التفجيرات الإرهابية مطلع الألفية تهز ارجاء المملكة المغربية،وتفاقم موجات الهجرة غير الشرعية، وازدياد مستوى الجريمة المنظمة وعصابات التهريب.

فالدور المتصاعد للقوى عبر الوطنية، هو الذي سيكون له الدور الأكبر في تعويض سلطة الدولة و تقليص سيادتها، و هو مالا يعني طبعًا أن ذاك التعويض يعود لضعف و عجز الدولة، بقدر ما يعود في الأصل لظهور قضايا و مشاكل تتخطى حدود الدول، تفرض على تلك الدول هجر اسلوب العمل الإنفرادي الذي لن يستطيع أن يحل مختلف القضايا الشائكة التي تحتاج فعلاً إلى حلول تعاونية، يساهم فيها مختلف الفاعلين غير الحكوميين إلى جانب الدول خصوصًا إذا ما كانت هذه الدول متجاورة جغرافيًا كدول اتحاد المغرب العربي [37]و هو ما أدركه بالفعل وزراء الداخلية في الدول المغاربية، فالتهديد هذه المرة حقيقي و هو يلقى بتبعاته على جميع الأنظمة الحاكمة، و لا يستثني أي منها، و هو ما حفز المسؤولين العسكريين في الدول المغاربية لان يجلسوا معًا للبحث عن مقاربة أمنية لمواجهة الإرهاب في المنطقة

المغاربية و بمشاركة دول الجوار الافريقية والاوروبية و هذا ما حدث في أكثر من لقاء. لاسيما و أن التحقيقات الأمنية تثبت أن تهريب المواد المتفجرة تتم عبر حدود الدول

لهذا تبرز بجلاء أولوية الأمن و مكافحة الإرهاب بها كهاجس متحكم ليس في سياسات الدول المغاربية فحسب، بل أيضا في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية ،و ذلك ضمن رؤية تعتبر أن معالجة هذا الهاجس تتم من خلال إعادة صياغة تدريجية للمنطقة ككل تحت مسمى الإصلاح و الشراكة من أجل تحقيق الأمن ،حيث ان التعاون الإقليمي و الدولي يجب أن يركز على تعزيز قدرات دول المنطقة و تبادل الخبرات و الاستراتيجيات و التصورات و برامج العمل لتطوير قدرات الدول لمكافحة لإرهاب و عنف المتطرفين في ظل احترام العدالة الجنائية و سيادة القانون[38] وتعد ظاهرة الهجرة السرية في المغرب العربي أحد أبرز التهديدات الامنية الحديثة التي انجرت على الانفلات الأمني في ليبيا و التي تواجه بلدان المغرب العربي، فالحضور المستمر للمهاجرين غير الشرعيين يعتبر منبع تهديد، فهو مرتبط دائمًا بعصابات التهريب و الجريمة المنظمة، و هذا ما يشكل حالة من اللأمن، كما تسهل للمنظمات الإجرامية و العصابات المعادية بالتوغل إلى داخل البلاد المغاربية أو العكس أي إفلات الإرهابيين، و تنامي الصراعات القبلية و العقائدية و الطائفية بين المهاجرين خاصة الأفارقة منهم عند حدوث خلافات بينهم في المخيمات التي تأويهم ، كما أن عمليات الطرد إذا لم تتخذ وفقًا للإجراءات المناسبة، تعرض الدول التي تقوم بها إلى إنتقدات من الرأي العام الدولي.[40] كمايعود الفضل للأمم المتحدة للتعاون المغاربي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة اذ تم التوقيع على اتفاقية المقر للمكتب شبه الإقليمي لدول المغرب العربي في مكافحة المخدرات و الجريمة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة، حيث سيتولى المكتب تقديم المساعدة الفنية لدول المغرب العربي في مجالات مكافحة المخدرات و منع الجريمة و خاصة تحقيق العدالة الجنائية، و مكافحة الاستعمال غير المشروع للمؤثرات العقلية بكافة أشكالها، علاوة على مكافحة غسل الأموال [41]، وقد كان من المهم على دول المغرب العربي العمل على ترسيخ علاقاتها بشكل عام، و الإسراع في بناء اتحاد المغرب العربي، و تفعيل الشراكة على مستوى منطقة الساحل الصحراوية، ومع دول الاتحاد الاوروبي ،حيث أن حالة الأمن المتدهورة فيها ستعود بالسلب على الجميع و هو ما ظهر بشكل جلي في النزاع المسلح الليبي.

2.4 ثانيا :تحديات التعاون الأمني المغاربي في ظل الازمة الليبية

في حال حل الازمة اليبية فإنه من المرجح ان اكبر معوق لتحيق الامن المغاربي المشترك هو نزاع الصحراء الغربية لاسيما و أن انظار الرأي العام ومختلف الفواعل المحلية في البلدان المغاربية مشدودة إلى النزاع حول الصحراء الغربية تتجاذبها تطوراته ولعل السبب جلي ، و يكمن في أن تأثيرات هذا النزاع الذي يعد أقدم النزاعات في افريقيا والعالم ، تشل جميع مناحي الحياة المشتركة في شمال افريقيا فكل قضايا التعاون من اجل التنمية معطلة، و جميع اشكال التعاون الإقتصادي والامني في حالة ركود تام و شامل بسبب تباين مواقف أقطار دول اتحاد المغرب العربي إزاء هذا النزاع و بشكل خاصة بين الجزائر و المغرب"[42]

فان دول الاتحاد المغاربي مازالت تسودها حالة من عدم الثقة والقطيعة والصراع، لا تتجسد في المناورات السياسية فحسب، وإنما تلقي أيضا بضلالها على علاقات نخبها العسكرية مع كبار تجار الأسلحة في العالم، ويمكن التنويه إلى ان التحالفات القديمة الموروثة من الحرب الباردة مازالت تقود سباق التسلح لدى بلدان المغرب العربي، فالجيش الجزائري الذي تعودت نخبه على الأسلحة الروسية، يبرم صفقات ضخمة ومتنوعة مع موسكو [43] وفي موريتانيا يستأثر الإنفاق على السلاح والعتاد بقسم مهيمن الموازنة على الرغم من العجز المالي خاصة مع توسع الحرب الدولية ضد الإرهاب، إذ باتت قوتها تشارك في مناورات عسكرية دورية مع بلدان الجوار خصوصا الجزائر وقوات أمريكية، والهدف منها تعزيز الجاهزية في مكافحة الجماعات المسلحة التي تنتشر في منطقةالساحل والصحراء ويعتقد أن توسع العمليات التي تقوم بها تلك الجماعات في شمال موريتانيا وشرقها سيؤدي إلى تنامي الإنفاق على الجيش لتسليحه".[44] وتبقى تونس الأقل إنفاقا على التسلح ، ليس ربما لقلة مواردها المالية، ولكن لرسوخ الاعتقاد لدى نخبها العسكرية بأن يحصر دور جيشها و قواتها في مجال الدفاعي، وابرام اتفاقيات صداقة وتنسيق امني مع دول الجوار خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب.

فمع تصاعد سباق التسلح بين الدول المغاربية تزداد حدة التوتر ويصعب التعاون ويصبح من الصعب تحقيق الأمن، وغالبا ما يتلون سباق التسلح بألوان من الافتراضات الإيديولوجية والسياسية، الأمر الذي يضفي عليها عنصرا غير منطقي، وتكمن المفارقة في أن الدول التي تقع في شرك سباق التسلح من أجل تعزيز وضعها الأمني بالنسبة إلى خصمها قد يؤدي بها ذلك إلى تزعزع أمني مستمر.[45]

وتجدر الاشارة الى أن المحاولات المغربية لإيجاد حل للأزمة الليبية،بدأت منذ اندلاع الحرب الأهلية الليبية الثانية في عام 2014، وتصاعد الصراع بين قوى طرابلس وبنغازي. وبالفعل قررت المغرب

استضافة أطراف الصراع في الصخيرات، وتمكنت من الوصول إلى اتفاق برعاية الأمم المتحدة بتاريخ 17 ديسمبر ووقع على الاتفاق 22 برلمانيا ليبيا، وعلى صالح محمد المخزوم عن طرف المؤتمر الوطني العام الجديد وامحمد علي شعيب عن طرف مجلس النواب الليبي. وتضمن الاتفاق تحديد صلاحيات مجلس النواب المنتخب في 2014، واعتباره أعلى جهة تشريعية في ليبيا، وتشكيل المجلس الأعلى للدولة، واعتباره سلطة استشارية تنفيذية عليا، وكذلك تشكيل حكومة الوفاق الوطني وصلاحياتها.[46] كما عادت الجزائر التي لديها حدود طويلة مع ليبيا بثقلها الدبلوماسي للعب دور مهم في الأزمة الليبية، تبلور ذلك خصوصا من خلال مشاركتها في مؤتمرات واجتماعات خاصة بمناقشة الأزمة الليبية ومن أبرزها مؤتمر برلين، بالإضافة إلى لعبها دور الوسيط في الأزمة الليبية بحيث أصبحت العاصمة الجزائر محجا لحراك دبلوماسي لمجموعة من الفواعل في المشهد الليبي سواء الفرقاء الليبيين أو قوى إقليمية ودولية ناشطة في هذه القضية.

5. الخاتمة

رغم صعوبة تحديد نظام إقليمي مغاربي بسبب شدة تداخلات النظامين الدولي والعربي فيه ، إلا أن ملامح هذا النظام ما تزال قائمة. وتظهر ملامح هذا النظام بوجود اتحاد المغرب العربي وان كان العمل فيه معلقا وكثرة التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين أعضائه قياساً بتفاعل أعضائه مع الدول الأخرى. ورغم العقبات البنيوية والمؤسساتية التي يواجهها النظام إلا أنه يظل حاضراً في عقول صناع القرار ويتجلى ذلك في مفاهيم من قبيل "الأمن القومي " ومحاربة الارهاب ومما لا شك فيه أن هذا النظام الإقليمي قد تعرض لهزات كثيرة وتدخلات هائلة من قوى إقليمية ودولية خارجية بفعل الازمة الليبية.

وفيماالا زالت الازمة الليبية متواصلة ، حيث لم تتضح الحدود أو الأسقف التي ستتوقف عندها وعن موجة التغيير والتحول المصاحبة لها ، في ظل حالة الاستقطاب والتنافس التي تخيم على مجمل التفاعلات بمختلف مستوياتها واتجاهاتها في المنطقة ، وما تستتبعه من ردود فعل مختلفة ومتضاربة على المستويين الإقليمي والدولي تسعى الجزائر لوضع تصور مبدئي أو بلورة رؤية استشرافية لحل الازمة الليبية ، في ضوء ما هو متاح من أدوات ومعطيات، تضمن السلام والاستقرار في المنطقة .

6. الهوامش:

1. د.ك: " أهمية الأمن والاستقرار"في صحيفة الوطن .البحرين.بتاريخ2012/07/12

2. توفيق بوستي: "مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية على الرابط: مفهوم-الأمن-في منظورات-العلاقات-الدولية. على موقع منظورات الامن. متاح على الرابط: WWW.eippasseig.org تاريخ الزيارة:2022/03/01. على الساعة:10:00.

3. راجع مادة ماهو_معنى_الأمن_في_اللغة__وماذا_يعني__الأمن_الإجتماعي__تعريفات_متعددة http://tharwatna.com/%D9%85 تاريخ الزيارة:2022/03/03. على الساعة:10:30.تاؤيخ الزيارة2022/03/02على الساعة 16:00

4. القران الكريم سورة قريش

5. حديث نبوي شريف رواه البخاري في "الأدب المفرد" (رقم/300) والترمذي في "السنن" (2346)

6. حنين حجاب" مفهوم الامن ومجالاته" على موقع حياتك.متاح على الرابط مفهوم_الامن_ومجالاته www.hayatouk.com تاريخ الزيارة 2022/03/02على الساعة 16:30

7. شيرين الضاني: الامن القومي ومشروعيته في الاسلام على موقع الحوار المتمدن متاح على. تاريخ الزيارة2022/03/03 https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=232581

مازن شريف: في مفهوم الأمن الشامل. على موقع دراسات إستراتيجية وإستشرافية.متاح على الرابط https://www.mazencherif.com/ingml-studies/%D9%81%D9%8A- تاريخ الزيارة2022/03/04 على الساعة10:10

8. امينة دير :اثر التهديدات البيئية على واقع الامن الانساني في افريقيا دراسة حالة دول القرن الافريقي .اشراف عمر فرحاني .مذكرة ماجستير.جامعة محمد خيضر –بسكرة.الجزائر.الموسم الجامعي 2013/ 2014 .ص.10

9. راجع بير "رستم الأمن القومي حماية الأمة والنهوض بها حضارياً"على موقع الحوار المتمدن متاح على https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=491263 تاريخ الزيارة2022/03/05 على الساعة11:00

10. عادل زقاق" إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن المجتمعي.على موقع الموسوعة الجزائرية للعلوم السياسية متاح على الرابط. https://www.politics-dz.com/%D8%A5 تاريخ الزيارة 2022/03/05 على الساعة12:00

11. زيادوصفي محمد عيد عقيلة :فاعلية القطاع الأمني، توجيه عملية تنفيذ السياسة، الخروج باجماع عربي، رفع مستوى الثقة والتعاون بينها.مجلة دفاتر السياسة والقانون.جامعة ورقلة.العدد الخامس عشر .جوان 2016.ص138

12. علي ابراهيم مطر : الدول العربية: نظام إقليمي مشترك أو خليجي.صحيفة الاخبار .لبنان .بتاريخ 18 /05/ 2016

13. مريم مخلوف: النظام الإقليمي في العلاقات الدولية.على موقع:الموسوعة السياسية.متاح على الرابط https://www.politics-dz.com/%D8%A5تاريخ الزيارة 2022/03/05على الساعة 13:00

14. زياد عبد الوهاب النعيمي: التنظيم الإقليمي في ظل النظام الدولي.على موقع ايلاف. متاح على https://www.google.com/search?channel=trow5&client=firefox-b-d&q= تاريخ الزيارة2022/02/05على الساعة 14:00

15. حمدي عبد العزيز:النظام الإقليمي العربي وعلاقته بالقوى الدولية.على موقع الشرق الاوسط.متاح https://meu.edu.jo/libraryTheses/586775662f85e_1.pdfتاريخ الزيارة 2022/03/06 على الساعة10:00

16. ibid

17. زياد عبد الوهاب النعيمي"التنظيم الإقليمي في ظل النظام الدولي"المذكور سابقا

18. حسن مصدق : وثائق ويكليكس واسرار ربيع الثورات العربية . المركز الثقافي العربي . الدار البيضاء . 2012 . ص 151

19. محمد جمعة الصواني : ليبيا الثورة و تحديات بناء الدولة . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . 2013. ص 192

20. يوسف جمعة الصواني : ليبيا الثورة و تحديات بناء الدولة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت . 2013 . ص 140 .

21. جميل معوض:تقريرحول ملتقى الدراسات النقدية حول الأمن في العالم العربي. كيفية مقاربة موضوع الأمن في العالم العربي بطريقة نقدية. بيروت، 10 مارس .2017

22. اعداد التحرير "الأمن الوطني المفهوم والأبعاد والمرتكزات امن المجتمع والدولة هو اساس امن المواطن " .مجلة درع الوطن.الامارات العربية المتحدة .مجلة عسكرية واستراتجية .السنة 42.العدد 502.نوفمبر2013.ص82

23. الدراسة نفسها .ص82.
24. عبد المعطي زكي:" الأمن القومي: قراءة في المفهوم والأبعاد".على موقع مجموعة التفكير الاستراتيجي https://eipss-eg.org/%D8%A7%D9%84%D8%A3% / تاريخ الزيارة 2022/03/06على الساعة 15:00
25. اعداد التحرير "الأمن الوطني المفهوم والأبعاد والمرتكزات امن المجتمع والدولة هو اساس امن المواطن " المذكورة سابقا.ص82
26. راجع دراسة عبد المعطي زكي المذكورة سابقا
27. أحمد علو: الأمن الاقتصادي ودوره في توجيه السياسات والاستراتيجيات.مجلة الجيش .لبنان. العدد 392 - شباط .2018
28. فارس آل سلمان: البعد الاقتصادي و الامن الوطني.على موقع الحوار المتمدن .متاح على الرابط https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=535607 تاريخ الزيارة 2022/03/07على الساعة 11:00
29. اعداد التحرير "الأمن الوطني المفهوم والأبعاد والمرتكزات امن المجتمع والدولة هو اساس امن المواطن " المذكورة سابقا.ص 82
30. انور محمد: الأمن الاجتماعي.صحيفة البيان الامارت العربية المتحدة . بتاريخ 16سبتمبر 2012
31. حفيظة مكي : دراسة في الأبعاد والمستويات النظريات النقدية الجديدة المفسرة للأمن.على موقع المركز العربي للبحوث والدراسات.متاح على الرابط http://www.acrseg.org/41405تاريخ الزيارة2022/03/08على الساعة 11:00
32. اجع مادة : امن داخلي على موقع وكيبيديا متاح على الرابط أمن_داخلي.
33. راجع ميلود عامر حاج: لأمن الإقليمي العربي بين المحددات والتحديات: إسرائيل وإيران وتركيا ثالوث الخطر على موقع اراء متاح على الرابط https://araa.sa/index.php?view=article&id=4633:2019-03-28-13-11-06&Itemid=172&option=com_content تاريخ الزيارة 2022/03/06على الساعة 15:00
34. جهاد عودة: مجمع الأمن الإقليمي"صحيفة صدى البلد ..لبنان.بتاريخ 2019/12/21
35. المادة 33من الفصل السادس. لميثاق الامم المتحدة والنظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية
36. بن غربي ميلود:" سيادة الدول المهددة بالإرهاب و الحرب ضد الإرهاب". في صحيفة المستقبل (لبنان). العدد 2540. بتاريخ 2007/02/25. ص 14.
37. بن غربي ميلود: " الإتحاد على قاعدة الموت في دول المغرب العربي؟" . في صحيفة المستقبل (لبنان). العدد 2580. بتاريخ 2007/04/08. ص 11.
38. كمال زايت: " الجزائر المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب يجعل من الساحل أولوية له". في صحيفة القدس العربي (لندن). بتاريخ 2011/11/16.
39. الأخضر عمر الدهيمي:التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير مشروعة . دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. المملكة العربية السعودية الرياض. 2010. ص 19.
40. مادة :" افتتاح مكتب شبه اقليمي للدول المغاربية لمكافحة المخذرات و الجريمة في ليبيا متاح على https://www.unodc.org/romena/ar/mena-projects.html تاريخ الزيارة 2022/03/08على الساعة 15:00
41. بن غربي ميلود: موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الإقليمية و التحديات الوطنية.دار كنوز الحكمة.الجزائر.2011.ص15
42. رشيد خشانة: تقرير سباق التسلح في المغرب العربي ابرز الصفقات العسكرية الإستراتيجية المتقابلة الأبعاد الدولية مركز الجزيرة للدراسات . د ن . د . ت .ص 01.
43. المرجع نفسه .ص.02
44. مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان: المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية مركز الخليج للأبحاث. ترجمة مركز الخليج للأبحاث تحت اشراف عبد العزيز بن عثمان بن صقر. مركز الخليج للأبحاث دبي (الامارات العربية المتحدة) 2008 .ص 247.
45. راجع مادة انتهاء محادثات المغرب بإتفاق شامل بين طرفي الصراع في ليبيا.على موقع سباتنيك متاح على الرابط https://arabic.sputniknews.com/20200910/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9% تاريخ الزيارة 2022/03/06على الساعة 15:00